

أثر الإبلاغ المالي عن معاملات ذوي العلاقة على دلالة التقارير المالية

م.م. ميس مشتاق عبد الانمة

د. زيد عائد مردان

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.126.A2>

E : ISSN : 2707-1359

المستخلص

أن المنشآت الإقتصادية يجب أن تتحمل مسؤوليتها تجاه الأطراف الخارجية والمجتمع والبيئة المحيطة حيث تزداد مخاطر حجب البيانات من خلال القصور في مستويات الإفصاح والشفافية عن العلاقات المحاسبية لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة و التي يتم عرضها في التقارير المالية سواء كانت هذه المعاملات خاصة بالمخاطر التي تواجه الوحدة الإقتصادية وهي المخاطر الناتجة عن وجود علاقات السيطرة أو التأثير الفعال والتي تزيد الحافز لدى الإدارة لارتكاب أخطاء متعمدة في التقارير المالية أو عدم الإفصاح الكافي ، أو التطويق في تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل متعمد وتزييف الحقائق عن طريق ترتيبات خارج الميزانية، والمنشآت ذات الغرض الخاص لكسب ثقة المساهمين، كما تتبلور مشكلة الدراسة في إختبار مدى تأثير الإلتزام بالإفصاح عن معاملات ذوي العلاقة وفقاً لمبادئ الحوكمة على دلالة التقارير المالية ، حيث تعتقد الباحثة بأن هذا الإلتزام يمكنه تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها وذلك بالحرص على توفير المعلومات المالية وغير المالية عن معاملات ذوي العلاقة وما لها من أثر على دلالة التقارير المالية.



مجلة الإدارة والاقتصاد

العدد 126 / كانون الأول / 2020

الصفحات : 367-363

المقدمة

أن الإبلاغ المالي عن معاملات ذوي العلاقة بصفة عامة والمشكلات المرتبطة بها بصفة خاصة أهمية متزايدة مما يتطلب تحليلاً للعلاقة بين العناصر المؤثرة في هذا الإفصاح في ظل المخاطر التي تواجه الشركات والناجمة عن مثل هذه المعاملات، والتي تتمثل في مخاطر ناتجة عن وجود علاقات السيطرة والتأثير الفعال التي قد تزيد الحافز لدى الإدارة لإرتكاب أخطاء متعمدة في التقارير المالية، وذلك من خلال العلاقات غير الرسمية داخل العائلة الواحدة، وترتيبات خارج الميزانية، وإتفاقيات التسعير التي تختلف جوهرياً عن المعتاد والتي تزيد احتمالات التواطؤ المتعمد من جانب الإدارة، يضاف إلى ذلك خطر التجاهل المتعمد للضوابط الرقابية، والفساد الأخلاقي لتبرير وتحقيق أهداف شخصية أو تزييف الحقائق لكسب ثقة المساهمين ودعم أسعار التداول للأسهم في أسواق الأوراق المالية (1).

وبالرغم من أن النظرة العامة للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ترى وجود نوعاً من التضارب في المصالح Conflict of Interest بين المديرين وأصحاب المصالح من الملاك نتيجة مثل هذه المعاملات، فإن هناك وجهتي نظر يمكن إعتبارها بمثابة بدائل في تناولها للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، الأولى تتسق مع اتجاه تعارض المصالح وترى أن معاملات الأطراف ذوي العلاقة قد تمثل تهديد لمسئولية الإدارة تجاه الملاك، والثانية ترى بأن كفاءة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تلبي الإحتياجات الرئيسية للشركة وتحسن من أدائها وذلك نتيجة الثقة المتبادلة بين الإدارة والأطراف ذوي العلاقة وبالتالي فإن هذه المعاملات تحقق توافق المصالح بين إدارة الشركة والملاك على إعتبار أن هذه المعاملات تدعم الأداء الإقتصادي للشركة وتحسن منه (2).

أهم الدراسات السابقة

دراسة Bushman and Smith, 2001 (3): تناولت هذه الدراسة دور المعلومات المحاسبية في عملية حوكمة الشركات، وقد عرفت الدراسة البعد الحوكمي للمعلومات المحاسبية بأنه إستخدام المعلومات المالية في تحقيق آليات الرقابة الخاصة بحوكمة الشركات، وفي ظل تبني الدراسة لمنظور الوكالة، فقد تم تعريف آليات الرقابة بأنها الوسائل التي تجعل المديرين يتصرفون بطريقة تحقق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، وتتضمن آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية، وقد خلصت الدراسة إلى أن نظم المحاسبة المالية تقدم مدخلات مباشرة لآليات رقابة المنشأة، بالإضافة إلى مدخلات غير مباشرة لآليات الرقابة من خلال أسعار الأسهم، كما أكدت الدراسة أيضاً على دور معلومات المحاسبة المالية في قرارات مجلس الإدارة والخاصة بعقود الحوافز وقرارات فصل المديرين التنفيذيين، بالإضافة إلى إستخدامها كمدخلات لعمليات التخطيط الإستراتيجي.

دراسة عادل، 2003 (4): وقد إستهدفت الدراسة بحث مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة المصرية، وقد إختبرت الدراسة فرضين، **الفرض الأول:** أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على تفعيل عملية الرقابة والإشراف والمتابعة في الشركات المساهمة، كما يساعد على تحسين الأداء بهذه الشركات، **والفرض الثاني:** يتمثل في أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على زيادة الشفافية في القوائم المالية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الظروف الحالية في مصر تساعد على الإسراع بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات والإستفادة من المزايا التي تحققت للدول التي قامت بتطبيقه من تحسين الأداء وزيادة الرقابة والمساءلة على الشركات وزيادة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بما يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة. كما إنتهت الدراسة إلى أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرية أصبح مطلباً ضرورياً وذلك للمساهمة في نجاح ونمو سوق المال في مصر، وكذلك العمل على نمو الإقتصاد القومي من خلال المساعدة في توفير الثقة والمصداقية في المعلومات المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية مما يساعد على جذب الإستثمارات الوطنية والأجنبية.

(1) Tudor A., Disclosure of Related Party Transactions in Some East European Countries, Studia Universities BABES-BOLYAI, Negotia, Li, 2, 2006.

(2) Masood C. and Z. Shukor, Corporate Governance and Disclosure of Related Party Transactions, 2nd International Conference on Business and Economic Research, ICBER, 2011, P.193

(3) Bushman R., and A. Smith., Financial Accounting Information and Corporate Governance, Journal of Accounting and Economics Dec. 2001, PP.237:333.

(4) د. عادل عبد الرحمن أحمد، "دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق ببنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، 2003.

دراسة Byard et al. 2006⁽⁵⁾: إهتمت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المتاحة للمحللين الماليين، وقد استخدمت الدراسة أربعة مقاييس لجودة حوكمة الشركات هي استقلال مجلس الإدارة وإستقلال لجنة لمراجعة، وحجم مجلس الإدارة، وفصل دور المدير التنفيذي عن دور رئيس مجلس الإدارة مع إستخدام دقة تنبؤات المحللين الماليين كمقياس بديل لجودة بيئة المعلومات في المنشأة. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة معلومات المحللين الماليين المتعلقة بالأرباح المتوقعة تزيد مع تحسن جودة حوكمة الشركات، حيث ترتبط دقة تنبؤات المحللين الماليين طردياً مع إستقلال مجلس الإدارة، بينما تقل دقة تنبؤات المحللين الماليين، ولم تجد الدراسة دليلاً على أن زيادة إستقلال لجنة المراجعة يرتبط بتحسن جودة المعلومات المتاحة للمحللين الماليين، وتشير نتائج الدراسة إلى أن جودة حوكمة الشركات تؤثر على بيئة المعلومات للمنشأة.

دراسة Cheung, Y., et al, 2010⁽⁶⁾: حيث عكست نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية وهامة بين شفافية الشركات وتقييم السوق وتم تقسيم مؤشرات الإفصاح إلى مؤشرات إفصاح إلزامية وإختيارية حيث وجدت الدراسة أن تقييم السوق يرتبط فقط مع مؤشر الإفصاح الإختياري كما وجدت الدراسة أن الشركات الأكثر ربحية والمدرجة خارج الحدود وكذلك الشركات ذات المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة المستقل تميل أكثر للإفصاح الإختياري.

الإبلاغ المالي

مفهوم الإبلاغ المالي:

إن جودة الإبلاغ المالي يُقصد بها مدى دقة معلومات التقارير المالية في أن تعكس حقيقة عمليات الشركة، وحقيقة موقعها الاقتصادي، ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية سوف ترتبط وتؤثر على كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل⁽⁷⁾.

أن الاطار المفاهيمي للمحاسبة يساهم في تحسين جودة الإبلاغ المالي بعدة حصر الأساس في إعداد تقارير مالية عالية الجودة ، حيث يذكر (Jan) "أن جودة الإبلاغ المالي ستزداد بدرجة كبيرة إذا كانت المعايير المحاسبية، وكذلك القرارات المُتخذة في الممارسة العملية، معتمدة على مجموعة من المفاهيم المترابطة منطقياً ، كما نأمل من خلال تبادل آرائنا وخبراتنا مع واضعي المعايير وغيرهم ممن قد تكون لهم علاقة لصيقة بهذا الأمر، أن نسهم في إعداد إطار فكري محاسبي شامل ذي جودة عالية والذي من شأنه أن يمكن واضعي المعايير والممارسين من تلبية، وبشكل أفضل، التحديات المستمرة التي ستواجه إعداد التقارير المالية⁽⁸⁾.

ترتبط جودة الإبلاغ المالي بأصحاب المصالح وخاصة حملة الأسهم المعنيين بهذه المعلومات ويجب على حملة الأسهم أن يكونوا قادرين على استخدام معلومات التقارير المالية لاتخاذ القرار، وكلما زادت فائدة المعلومات المالية لاتخاذ القرار، كلما زادت جودة المعلومات المالية.

كما يتعرف جودة الإبلاغ المالي : " الدقة التي تنقل بها التقارير المالية معلومات عن العمليات في الشركة ولا سيما التدفقات النقدية المتوقعة، وذلك لإطلاع المستثمرين على هذه المعلومات⁽⁹⁾.

أهداف الإبلاغ المالي :

- 1- تزويد المستثمرين الحاليين والمحتملين، والدائنين والمستخدمين الآخرين بالمعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض والقرارات الرشيدة الأخرى.
- 2- مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين، والدائنين والمستخدمين الآخرين في تخمين حجم، توقيت، تقلب، المقبوضات النقدية والعوامل الأخرى التي تؤثر على السيولة.
- 3- توفير معلومات فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية للشركة، مصادر تلك الموارد واستخداماتها، الأحداث والظروف التي تؤثر على مصادر تلك الموارد واستخداماتها.

(5) Byard D., Y. Li, and J. Weinthrop, Corporate Governance and the Quality of Financial Analysts Information. Journal of Accounting and Public Policy, 2006, PP.625: 659.

(6) Cheung Y, et al, A Transparency Disclosure Index Measuring Disclosures, J. Account Public Policy, 2010.

(7) Salakjit ninlaphay & phapruek ussahawanitchakit, accounting professionalism, financial reporting quality and information usefulness: evidence from exporting firms in thailand, journal of international business and economics, vol. 11, no. 4, 2011.

(8) Jurij renkas, olena goncharenko, olena lukianets, quality of financial reporting: approaches to measuring, 2016.

(9) Christoph w. Nobes & christian stadler, the qualitative characteristics of financial information and managers' accounting decisions evidence from ifrs policy changes, 2015.

- 4- توفير معلومات فيما يتعلق بعرض الأداء المالي للشركة عن طريق قياس العوائد وعناصرها من أجل المساعدة في تخمين إمكانات الشركة المتوقعة.
- 5- توفير المعلومات التي تتعلق بكيفية تحمل الإدارة مسؤوليتها تجاه حملة الأسهم فيما يتعلق بمراقبة موارد الشركة.

الإبلاغ المالي عن الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لمعايير المحاسبة

تساهم المعايير المحاسبية في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة الداخلية والخارجية، إلا أن بعض الدراسات (10) أوضحت أن المعايير المحاسبية تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإبلاغ في بيئة الأعمال الحديثة، وتلك المعايير تركز على البيانات التاريخية التي يمكن قياسها بالوحدات النقدية بما يحقق القابلية للاعتماد عليها، في حين أن مستخدمي المعلومات بحاجة إلى معلومات مستقبلية غير مالية مثل جودة الإدارة، والمهارات الابتكارية، رأس المال البشري، رضا العميل، وغيرها من المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات في عصر المعلومات.

وبناء على ذلك يمكن القول أن المعايير المحاسبية الملزمة تمثل الحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي الواجب توفيره للمستثمرين، حيث أن هناك اعتبارات تؤثر على محتوى التقارير مثل دوافع معدي التقارير وآليات القوة وخصائص أسواق المال. وأنه لضمان وجود نظام متكامل للحوكمة فإنه يجب تفعيل دور معايير المحاسبة. حيث يعتبر ذلك أمراً هاماً من أجل تفعيل سوق رأس المال من خلال تحسين عرض المعلومات المالية للمنظمة وكما وردة في المعيار رقم (1) عرض القوائم المالية حيث تمثل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها الوسيلة الأساسية التي تقدم بها الإدارة المعلومات المالية اللازمة عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية، وكذلك المعلومات الأخرى المفيدة بما فيها بيانات عن معاملات ذوي العلاقة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات حسب هدف كل مستخدم.

الاستنتاجات والتوصيات

(أ) الاستنتاجات

- 1- وجود أطراف ذات علاقة من شأنها التأثير على نتائج الأعمال والمركز المالي
- 2- حتى ولو لم تحدث معاملات مباشرة مع تلك الأطراف أو بغض النظر عن قيمتها، وذلك نظراً لعلاقات السيطرة ووجود شروط مبهمه ومرنة في إتفاقيات التسعير لا تتوافر في إتفاقيات المعاملات بين الأطراف المستقلة، مما يزيد من احتمالات وفرض التواطؤ والتلاعب، حيث يسهل تنفيذ معاملات مع الأطراف ذات علاقة من شأنها التأثير على نتائج الأعمال والمركز المالي بتضليل أو حجب الأثر الاقتصادي للمعاملات مما ينتج عنه العديد من حالات الإفلاس للشركات الكبيرة وفشل مهنة المحاسبة والمراجعة في تحقيق أهدافها.
- 3- إن ضرورة توافق المعلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة مع خصائص الإبلاغ المالي أمراً هاماً وحيوياً حتى تستطيع تلك المعلومات تلبية حاجة مستخدميها، لما لهذه المعلومات من أثر على دلالة التقارير المالية.

(ب) التوصيات:

- 1- إيجاد الآليات اللازمة لتفعيل الإبلاغ عن مخاطر معاملات الأطراف ذوي العلاقة والتي تتضمن مخاطر التحيز في إبرام الصفقات والإتفاقيات مع تلك الأطراف.
- 2- تفعيل الإبلاغ عن مخاطر معاملات الأطراف ذوي العلاقة الناتجة عن سيطرة تلك الأطراف على عمليات الشركة وأدائها.
- 3- ضرورة تحسين جودة المعلومات المحاسبية بتطبيق الخصائص النوعية للمعلومات بشقيها الأساسي أو المساعدة حسب متطلبات معايير التقارير المالية الدولية على المعلومات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة الأمر الذي يساعد في إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

المصادر

المصادر العربية

- 1- د. أحمد رجب عبد الملك، "دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية — دراسة تحليلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مجلد (45)، 2008،
- 2- د. عادل عبد الرحمن أحمد، "دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق ببنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، 2003.

المصادر الأجنبية

- 3- Bushman R., and A. Smith., Financial Accounting Information and Corporate Governance, Journal of Accounting and Economics Dec. 2001.
- 4- Byard D., Y. Li, and J. Weinthrop, Corporate Governance and the Quality of Financial Analysts Information. Journal of Accounting and Public Policy, 2006.

(10) د. أحمد رجب عبد الملك، "دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية — دراسة تحليلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مجلد (45)، 2008، ص 265.

- 5- Christoph w. Nobes & christian stadler, the qualitative characteristics of financial information and managers' accounting decisions evidence from ifrs policy changes, 2015.
- 6- Jurij renkas, olena goncharenko, olena lukianets, quality of financial reporting: approaches to measuring, 2016.
- 7- Masood C. and Z. Shukor, Corporate Governance and Disclosure of Related Party Transactions, 2nd International Conference on Business and Economic Research, ICBER, 2011.
- 8- Salakjit ninlaphay & phapruek ussahawanitchakit, accounting professionalism, financial reporting quality and information usefulness: evidence from exporting firms in thailand, journal of international business and economics, vol. 11, no. 4, 2011.
- 9- Tudor A., Disclosure of Related Party Transactions in Some East European Countries, Studia Universities BABES-BOLYAI, Negotia, Li, 2, 2006.
- 10- Cheung Y, et al, A Transparency Disclosure Index Measuring Disclosures, J. Account Public Policy, 2010.

Abstract

The problem in the study of economic organizations that must bear the responsibility towards external parties, society and the environment, Where increasing the risk of withholding data through deficiencies in the levels of disclosure and transparency about relationships accounting for related-party transactions, which are displayed in financial reports, whether these transactions, especially the risks facing the economic unit of a risk arising from the existence of relations of control or influence the effective Which increases the incentive for management to commit deliberate errors in financial reporting or lack of adequate disclosure, or localization in the application of accounting principles and deliberate misrepresentations by off balance sheet arrangements, And special-purpose organizations to gain the confidence of shareholders, as the problem of concentrated study of the impact test in compliance with the disclosure of transactions stakeholders and in accordance with the principles of corporate governance on the significance of financial reports, Where the researcher believes that this commitment can achieve a better balance between the protection of the interests of the directors of the company and its shareholders and other stakeholders associated with the interest in providing financial information and non-financial transactions for people with relationship and its impact on the significance of financial reports.

.....
.....
.....